

الأحكام الفقهية المتعلقة بصيام ستة أيام من شوال

إعداد

د. حمد بن محمد بن جابر الهاجري

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية

كلية الشريعة - جامعة الكويت

ملخص البحث

يتناول البحث موضوع الأحكام الفقهية المتعلقة ستة أيام من شوال؛ حيث بدأ الباحث ببيان حكم صيام ستة أيام من شوال؛ وأعقب ذلك بيان حكم صيام ستة أيام من شوال، حيث تعرض فيه لحكم تبين النية لصوم النافلة، وبعدها تحدث عن تحديد الوقت الذي يصح للمتنفل أن ينوي الصيام فيه بالنهار، ثم تكلم عن المقدار الذي يصح للمتنفل أن ينوي الصيام فيه بالنهار، ثم تكلم عن المقدار الذي يثاب عليه من نوى الصيام فيه بالنهار، وبعدها بين حكم تبين النية لصوم أيام من شوال.

ثم تناول الباحث حكم صيام ستة أيام من شوال قبل قضاء رمضان، حيث تحدث فيه عن حكم التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان، وبعدها وضَّح حكم اشتراط تقديم قضاء رمضان على صيام ستة أيام من شوال للحصول على ثوابها.

ثم أعقب ذلك بذكر حكم التتابع في صيام ستة أيام من شوال، وفي الأخير تحدث الباحث عن حكم قضاء صيام ستة أيام من شوال.

المقدمة

الحمد لله الذي لا إله غيره والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه، واتبع سنته إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنَّ صيام الست من شوال بعد رمضان له أهميته كبيرة لتكرره كل عام، ولكثرة ما يسأل كثير من الناس عن أحكامها ومسائلها المهمة المتعلقة بها؛ من أجل الحصول على أجرها، والفوز بثوابها المذكور في الحديث.

لذا رأيت أن أكتب بحثاً حول صيام الست من شوال؛ أبين فيه فضلها، وثمار صيامها، وأذكر أحكامها ومسائلها المتعلقة بها، وذلك من خلال ذكر أقول العلماء في كل مسألة وأدلتهم، وما يرد عليها من مناقشات وأجوبة، وأرجح ما ظهر لي رجحانه، مستنداً في ذلك على الأدلة الصحيحة والمقاصد الشرعية.

وقد جعلته في مقدمة وستة مطالب؛ وهي كالآتي:

المطلب الأول: حكم صيام ستة أيام من شوال.

المطلب الثاني: حكم صيام ستة أيام من شوال وثمراته.

المطلب الثالث: حكم تبييت النية لصوم ستة أيام من شوال: وفيه أربعة فروع:

- **الفرع الأول:** حكم تبييت النية لصيام النافلة.
- **الفرع الثاني:** تحديد الوقت الذي يصح للمتنفل أن ينوي الصيام فيه بالنهار.
- **الفرع الثالث:** المقدار الذي يثاب عليه من نوى صوم النافلة في النهار.
- **الفرع الرابع:** حكم تبييت النية لصوم ستة أيام من شوال.

المطلب الرابع: حكم صيام ستة أيام من شوال قبل قضاء رمضان وفيه فرعان:

- الفرع الأول: حكم التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان.

- الفرع الثاني: حكم اشتراط تقديم قضاء رمضان على صيام ستة أيام من شوال للحصول على ثوابها.

المطلب الخامس: حكم التتابع في صيام ستة أيام من شوال.

المطلب السادس: حكم قضاء صيام ستة أيام من شوال.

الخاتمة: وذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وفي الأخير أسأل الله العون والسداد والتوفيق في العلم والعمل، وأن ينفع بهذا البحث.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



المطلب الأول

حكم صيام ستة أيام من شوال

اختلف الفقهاء في حكم صيام ستة أيام من شوال على قولين:

القول الأول: يستحب صيام ستة أيام من شوال.

وهو مذهب عامة الحنفية^(١) والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، وطائفة من المالكية^(٤)، وداود الظاهري

(٤).

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢ / ٧٨، فتح القدير ٢ / ٢٧١، حاشية رد المختار ٢ / ٤٣٥.

القول الثاني: يكره صيام ستة أيام من شوال.

وهو المنقول عن أبي حنيفة وأبي يوسف^(٥)، وقول الإمام مالك^(٦).

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

١. عن أبي أيوب الأنصاري^(٧) عن رسول الله ﷺ قال: «من صام ستة رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر»^(٨).

٢. عن أبي هريرة^(٩) عن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان، وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر»^(١٠).

(١) انظر: المهذب مع المجموع ٦/ ٤٢٦، روضة الطالبين ٢/ ٣٨٧.

(٢) انظر: المغني ٤/ ٤٣٨، الشرح الكبير مطبوع مع المقنع والإنصاف ٧/ ٥١٨.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٢/ ٧٨، فتح القدير ٢/ ٢٧١، حاشية رد المحتار ٢/ ٤٣٥.

(٤) انظر: المجموع ٦/ ٤٢٧، الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، ص ٥٧٠.

(٥) وقيد أبو يوسف الكراهية بالتتابع، أي أن يصوم الفطر ويصوم بعده خمسة أيام. انظر: فتح القدير ٢/ ٢٧١ الفتاوى الهندية ١/ ٢٠١، وحاشية رد المحتار ٢/ ٤٣٥.

(٦) وقيد متأخرو المالكية الكراهية بشروط: وهي أن يكون صيام ست من شوال لمقتدى به، ولمن خيف عليه اعتقاد وجوبها أن صامها، متصلة برمضان متتابعة وأظهرها أو كان معتقداً سنياً اتصالها، فإن انتفى واحد من هذه الشروط استحب صيامها.

انظر: موطأ الإمام مالك رواية يحيى ١/ ٣١١، الاستذكار ٣، ٣٨٠، بداية المجتهد ١/ ٣٥٩، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١/ ٥١٧، شرح الزرقاني علي خليل ٢/ ١٩٩، منح الجليل ٢/ ١٢١.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه ٢/ ٨٢٢ رقم الحديث ١١٦٤.

(٨) رواه البزار في مسنده ٢/ ٤٢٧، وصححه المنذري في التلخيص والترهيب ٢/ ١٢٥، والمهشمي في مجمع الزوائد ٣/ ١٨٦، والألباني في صحيح التلخيص والترهيب ١/ ٤٩٣.

٣. عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «من صام ستة أيام بعد الفطر، كان تمام السنة، من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها»^(١).

٤. وفي لفظ لابن خزيمة: «صيام شهر رمضان بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام بشهرين، فذلك صيام السنة»^(٢).

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث:

دلّت هذه الأحاديث على فضل صيام ستة أيام من شوال، واستجابة لمن صام رمضان، وجُعل جزاؤه كصيام الدهور، وذلك لأن الحسنة بعشر أمثالها، فرمضان بعشرة أشهر، والستة الأيام من شوال بشهرين، فذلك اثنا عشر شهراً، وهو سنة كاملة^(٣).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

١. لا يعرف أحد من أهل العلم والفقه يصومها، ولم يبلغهم ذلك عن أحد من السلف^(٤).

نوقش من وجهين:

(١) رواه ابن ماجه في سننه ١ / ٥٤٧ رقم الحديث ١٧١٥، وصححه المنذري في الترهيب ٢ / ١٢٥، والألباني في صحيح ابن ماجه ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧، وإرواء الغليل ٤ / ١٠٧.

(٢) صحيح ابن خزيمة ٣ / ٢٩.

(٣) نظار: المغني ٦ / ٤٣٩.

(٤) انظر: الموطأ - رواية يحيى ١ / ٣١١.

الوجه الأول: أنه قد نقل عن جماعة من السلف أنهم استحبوا صيام ستة أيام من شوال، كابن عباس رضي الله عنه وكعب الأحبار وطاووس والشعبي وميمون بن مهران وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود الظاهري وغيرهم رحمهم الله أجمعين ^(١).

وأما ما ذكره فهو على حد ما وصل إليه علمهم، والمثبت مقدم على النافي، قال ابن القيم - رحمه الله - «وكون أهل المدينة في زمن مالك لم يعلموا به لا يوجب ترك الأمة كلهم له، وقد عمل به أحمد والشافعي وابن المبارك وغيرهم» ^(٢).

الوجه الثاني: إذا ثبتت السنة فإنها لا تترك لترك العمل بها، يقول النووي - رحمه الله -: «وإذا ثبتت السنة لا تترك لترك بعض الناس أو أكثرهم أو كلهم لها» ^(٣).

وقال الصنعاني «إنه بعد ثبوت النص بذلك لا حكم لهذه التعليقات» ^(٤).

وقال الشوكاني «ولا يخفى أن الناس إذا تركوا العمل بسنة، لم يكن تركهم دليلاً ترد به السنة» ^(٥).

٢. أن القول باستحباب صيام ستة أيام من شوال، سيؤدي بأن يلحق أهل الجهل برمضان ما ليس منه ^(٦).

نوقش من وجهين:

(١) انظر: الترمذي ٣/ ١٣٢، الجمع ٦/ ٤٢٦، المغني ٤/ ٤٣٨، لطائف المعارف ٣٨٣.

(٢) تهذيب السنن ٣/ ٣١٤.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٨/ ٥٦.

(٤) سبل السلام ٢/ ٤٢٨.

(٥) نيل الأوطار ٣/ ١٨٢.

(٦) انظر: الموطأ برواية يحيى ١/ ٣١١.

الوجه الأول: أن ذلك لا يخفى على أحد، ويلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيه، كصوم يوم عرفة وعاشوراء، وهذا لا يقول به أحد^(١).

الوجه الثاني: أن الفصل بين شهر رمضان، وصوم ستة أيام في شوال، قد حصل بفطر يوم العيد^(٢).

القول المختار:

الذي يظهر —والعلم عند الله تعالى— أن أقرب القولين إلى الصواب:

القول الأول؛ وذلك للأسباب الآتية:

١. صحة أدلة القول الأول، وسلامتها من الاعتراضات.

٢. ضعف أدلة القول الثاني، وصحة الإجابة عنها.



المطلب الثاني

حكم صيام ستة أيام من شوال وثمراته

ذكر العلماء —رحمهم الله تعالى— حكماً عديدة، وثمرات كثيرة لصيام ستة أيام من شوال، ومن أهمها ما يأتي^(٣):

(١) انظر: المجموع ٦/ ٤٢٦ - ٤٢٨، نيل الأوطار ٣/ ١٨٢.

(٢) انظر: لطائف المعارف ص ٣٨٤.

(٣) انظر لطائف المعارف ص ٣١٠ - ٣١٣ بتصرف.

١. أن صيام ستة أيام من شوال بعد رمضان، يستكمل بها أجر صيام الدهر كله.

٢. أن صيام شوال وشعبان، كصلاة السنن الرواتب قبل الصلاة المفروضة وبعدها، فيكمل بذلك ما حصل في الفرض من خلل ونقص؛ فإن الفرائض تكمل بالنوافل يوم القيامة، كما ورد ذلك عن النبي ﷺ من وجوه متعددة.

وأكثر الناس في صيامه للفرض نقص وخلل، فيحتاج إلى ما يجبره ويكمّله من الأعمال، ولهذا نهي النبي ﷺ أن يقول الرجل: «صمت رمضان كله» أو «قمته كله».

قال الصحابي فلا أدري أكره التزكية أم لا بد من نومة أو رقدة ^(١).

وكان عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- يقول: من لم يجد ما يتصدق به فليصم.

يعني من لم يجد ما يخرج صدقة للفطر في آخر رمضان فليصم بعد الفطر، فإن الصيام يقوم مقام الإطعام في التكفير للسيئات، كما يقوم مقامه في كفارات الأيمان وغيرها من الكفارات، مثل كفارة القتل والوطء في رمضان والظهار.

٣. أن معاودة الصيام بعد صيام رمضان علامة على قبول صوم رمضان، فإن الله إذا تقبل عمل عبد وفقه لعمل صالح بعده، كما قال بعضهم: ثواب الحسنة الحسنة بعدها؛ فمن عمل حسنة ثم أتبعها بحسنة معها كان ذلك علامة على قبول الحسنة الأولى، كما أن من عمل حسنة ثم أتبعها بسيئة، كان ذلك علامة ردّ الحسنة وعدم قبولها.

٤. أن صيام رمضان يوجب مغفرة ما تقدم من الذنوب، وأن الصائمين لرمضان يوفون أجورهم في يوم الفطر، وهو يوم الجوائز، فيكون معاودة الصيام بعد الفطر شكراً لهذه النعمة، فلا نعمة

(١) أخرجه أبو داود في سنته، كتاب الصيام، باب من يقول: صمت رمضان كله، ٢/ ٨٠٢ برقم ٢٤١٥، وصححه النووي في المجموع ٦/ ٣٧٥، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع ص ٩١٩ برقم (٦٣٦٧).

أعظم من مغفرة الذنوب، كان النبي ﷺ يقوم حتى تتورم قدماه فيقال له: أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فيقول: «أفلا أكون عبداً شكوراً»^(١).

وقد أمر الله سبحانه وتعالى عباده بشكر نعمة صيام رمضان، بإظهار ذكره وغير ذلك من أنواع شكره فقال: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: ١٨٥).

فمن جملة شكر العبد لربه على توفيقه لصيام رمضان، وإعانتته عليه ومغفرة ذنوبه، أن يصوم له شكراً عقب ذلك.

كان بعض السلف إذا وفق لقيام ليلة من الليالي، أصبح في نهاره صائماً، ويجعل صيامه شكراً للتوفيق للقيام.

وكان وهيب بن الورد يسأل عن ثواب شيء من الأعمال؛ كالطواف ونحوه؛ فيقول: «لا تسألوا عن ثوابه، ولكن سلوا ما الذي على من وفق لهذا العمل من الشكر للتوفيق والإعانة عليه».

فكل نعمة على العبد من الله في دين أو دنيا يحتاج إلى شكر عليها ثم للتوفيق للشكر عليها، نعمة أخرى تحتاج إلى شكر ثان، ثم التوفيق للشكر الثاني نعمة أخرى يحتاج إلى شكر آخر، وهكذا أبداً، فلا يقدر العباد على القيام بشكر النعم، وحقيقة الشكر الاعتراف بالعجز عن الشكر.

أما مقالة نعمة التوفيق لصيام رمضان بارتكاب المعاصي فهو من فعل من بدل نعمة الله كفرًا، فإن كان قد عزم في صيامه على معاودة المعاصي بعد انقضاء الصيام، فصيامه عليه مردود، وباب الرحمة في وجهه مسدود.

٥. أن الأعمال التي كان العبد يتقرب بها إلى ربه في شهر رمضان لا تنقطع بانقضاء رمضان، بل هي باقية بعد انقضائه ما دام العبد حياً.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل، ١ / ٣٥٢ رقم الحديث ١٠٧٨، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، ٤ / ٢١٧١-٢١٧٢ رقم الحديث ٢٨١٩-٢٨٢٠.

٦. وذلك؛ لأن كثيراً من الناس يفرح بانقضاء شهر رمضان؛ لاستئصال الصيام وملله وطوله عليه.

٧. ومن كان كذلك فلا يكد يعود إلى الصيام سريعاً، فالعائد إلى الصيام بعد فطره يوم الفطر يدل على عودته على رغبته في الصيام، وأنه لم يملّه ولم يستثقله ولا تكرّه به.

وقيل لبشر: إن قوماً يتعبدون ويجهدون في رمضان فقال: بئس القوم لا يعرفون الله حقاً إلا في شهر رمضان، إن الصالح الذي يتعبد ويجهد السنة كلها.

وسئل الشلي: أيهما أفضل رجب أو شعبان؟ فقال: كن ربانياً ولا تكن شعبانياً.

كان النبي ﷺ عمله ديمة، وقد سئلت عائشة: هل كان النبي ﷺ يخص شيئاً من الأيام؟ فقالت: لا، كان عمله ديمة^(١).

وقالت: كان النبي ﷺ لا يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة^(٢).

وقد كان النبي ﷺ يقضي ما فاتته من أوراده في رمضان في شوال فترك في عام اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ثم قضاه في شوال فاعتكف العشر الأول منه^(٣).



المطلب الثالث

حكم تبئيت النية لصوم ستة أيام من شوال

يمكن تناول هذا المطلب من خلال الفروع الأربعة الآتية:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٥٦ / ٢ برقم (١٩٨٧)، ومسلم في صحيحه ٥٤١ / ١ برقم (٧٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٥٦ / ١ برقم (١١٤٧)، ومسلم في صحيحه ٥٠٩ / ١ برقم (٧٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٦٦-٦٧ / ٢ برقم (٢٠٣٣)، ومسلم في صحيحه ص / ٧٣١ برقم (١١٧٣).

الفرع الأول: حكم تبييت النية لصيام النافلة.

الفرع الثاني: تحديد الوقت الذي يصح للمتنفل أن ينوي الصيام فيه بالنهار.

الفرع الثالث: المقدار الذي يثاب عليه من نوى صوم النافلة في النهار.

الفرع الرابع: حكم تبييت النية لصوم ستة أيام من وال.

الفرع الأول: حكم تبييت النية لصيام النافلة:

اختلف العلماء في حكم تبييت النية من الليل لصيام النافلة على قولين:

القول الأول: لا يجب تبييت النية من الليل، ويصح بنية من النهار بشرط أن لا يكون قد حصل منه مناف للصوم من طلوع الفجر إلى إنشاء الصوم.

وهذا قول جمهور أهل العلم وهو مذهب الحنفية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣).

القول الثاني: يجب تبييت النية من الليل، ولا يصح بنية النهار. وهذا مذهب المالكية ^(٤) والظاهرية ^(٥).

أدلة القول الأول:

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢/ ٨٥، الهداية مع شرح فتح القدير ٢/ ٢٤١.

(٢) انظر: روضة الطالبين ٢/ ٣٥٣، مغني المحتاج ١/ ٤٢٤.

(٣) انظر/ المغني ٤/ ٣٢٤، الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٧/ ٤٠٣-٤٠٥.

(٤) انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص ١١٣، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١/ ٥٢٠.

(٥) انظر: المحلى ٤، ٢٩٦.

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

١. عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: دخل على النبي ﷺ ذات يوم فقال: «هل عندكم شيء؟» فقلنا: لا، قال: «فإني إذا صائم» ثم أتانا يوماً آخر فقلنا: يا رسول الله أهدي لنا حيس ^(١)، فقال: «أرينيه»، فلقد أصبحت صائماً، فأكل ^(٢).

وفي لفظ للنسائي: جاء رسول الله ﷺ يوماً فقال: «هل عندكم من طعام؟» قلت: لا، قال: «إذا أصوم» ^(٣).

محل الشاهد: قوله ﷺ: «فإني إذن صائم»، وفي اللفظ الأول، وقوله «إذا أصوم» في اللفظ الثاني.

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أنشأ نية صوم النافلة في النهار، ولم يبيتها من الليل، فجعل على صحة هذا العمل وعدم اشتراط تبين نية في صوم النافلة.

نوقش: أن هذا الحديث يحمل لم يبين فيه هل نوى النبي ﷺ الصيام من الليل أو أصبح مفطراً ثم نوى الصوم بعد ذلك، فنحمله على أنه نوى الصيام من الليل، ثم ضعف عنه وأراد الفطر، ليتوافق مع حديث حفصة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» ^(٤) ^(٥).

(١) الحبس: الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن: انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٧٦٧، المصباح المنير ٦١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٢/ ٨٠٩ برقم (١١٥٤).

(٣) أخرجه النسائي في سننه: كتاب الصيام - باب النية في الصيام ٤/ ٥٠٩، برقم (٢٣٢٩)، والبيهقي في سننه ٤/ ٢٠٣، وصححه البيهقي، والألباني في صحيح سنن النسائي ٢/ ٤٩٢.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الصوم - باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ٣/ ١٠٨، برقم (٧٣٠)، وأبو داود في سننه: كتاب الصوم - باب النية في الصوم ٢/ ٨٣٢، برقم (٢٤٥٤)، والنسائي في سننه: كتاب الصوم - باب الناقلين لخير حفصة في ذلك ٤/ ٥٠٩-٥١٢ برقم (٢٣٣٢)، وابن ماجه في سننه: كتاب الصيام - باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم ٢/ ٣٢٥، برقم (١٧٠٠) وصححه ابن حزم في المحل ٤/ ٢٨٨ والألباني في إرواء الغليل ٤/ ٢٥.

(٥) انظر: المحلى ٤/ ٣٠٠، سبل السلام ٢/ ٤٠٧.

أجيب عنه: أن هذا تأويل فاسد وتكلف بعيد، وقد جاء في لفظ النسائي «إذاً أصوم» وهذا اللفظ يدل أنه أنشأ نية الصيام من سؤاله هذا ^(١).

٢. جاءت آثار كثيرة عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، تبين أنهم كانوا ينشئون نية صيام النافلة في النهار، مما يدل على صحة هذا الأمر، ومن الآثار ما يأتي:

الأثر الأول: عن أم الدرداء رضي الله عنها عن أبي الدرداء رضي الله عنه «أنه كان ربما دعا بالغداء فلا يجده، فيفرض الصوم عليه ذلك اليوم».

وفي لفظ قال: «إني صائم».

وفي لفظ ثالث: «فيصومه، وقد أصبح مفطراً» ^(٢).

الأثر الثاني: عن عكرمة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، أنه كان يصبح حتى يظهر ثم يقول: والله لقد أصبحت وما أريد الصوم، وما أكلت من طعام ولا شراب اليوم، ولأصومن من يومي هذا ^(٣).

الأثر الثالث: عن سعد بن عبيدة قال: قال حذيفة رضي الله عنه: «من بدا له الصيام بعدما تزول الشمس فليصم».

وفي لفظ آخر: عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي أن حذيفة رضي الله عنه «بدا له الصوم بعد ما زالت الشمس فصام» ^(١).

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٨ / ٣٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً ٤ / ١٦٧، وأخرجه موصولاً ابن أبي شيبه في مصنفه ٢ / ٤٤٦-٤٤٧، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ٤ / ٢٧٢-٢٧٣ برقم ٧٧٧٤ و ٧٧٧٥ و ٧٧٧٦، والطحاوي في معاني الآثار ٢ / ٥٧، والبيهقي في سنه ٤ / ٢٠٤، وقال ابن حجر في المطالب العالية ١ / ٣٩٨ برقم ١٠٣٧: صحيح موقوف، وصححه الألباني في مختصر صحيح البخاري ١ / ٤٤٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً ٤ / ١٦٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ / ٥٦، وجود إسناده الألباني في مختصر صحيح البخاري ١ / ٤٤٨.

الأثر الرابع: عن قتادة عن أنس أن أبا طلحة رضي الله عنه كان يأتي أهله فيقول: هل من غداء؟ فإن قالوا: لا، صام يومه ذلك.

قال قتادة: فكان معاذ بن جبل رضي الله عنه يفعل ذلك ^(٢).

الأثر الخامس: عن سعيد بن المسيب قال: رأيت أبا هريرة رضي الله عنه يطوف بالسوق ثم يأتي أهله، فيقول أعندكم شيء؟ فإن قالوا: لا، قال: فأنا صائم ^(٣).

٣. عُهد من الشارع أن يخفف في نفل العبادة عن فرضها، توسيعاً من الله على عباده في طرق التطوع، فإن أنواع التطوعات دائماً أوسع من أنواع المفروضات، فالصلاة المفروضة يجب فيها من الأركان كالقيام والاستقرار على الأرض - ما لا يجب في التطوع، وتجاوز صلاة النافلة في السفر إلى غير القبلة، بخلاف الفريضة، فكذا صيام النافلة يجوز بنية من النهار، على خلاف صوم الفرض ^(٤).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً ١٦٧/٤، وأخرجه موصولاً ابن أبي شيبه في مصنفه ٤٤٥/٢، وعبد الرزاق في مصنفه ٢٧٤/٤ برقم ٧٧٨٠، والطحاوي في معاني الآثار ٥٦/٢، والبيهقي في سننه ٢٠٤/٤، وصححه النووي في المجموع ٣٢١/٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً ١٦٧/٤، وأخرجه موصولاً ابن أبي شيبه في مصنفه ٤٤٧/٢، وعبد الرزاق في مصنفه ٢٧٣/٤ برقم (٧٧٧٧) واللفظ له، والبيهقي في سننه ٢٠٤/٤، وصححه الألباني في مختصر صحيح البخاري ٤٤٨/٢، وحسنه زكريا الباكستاني في ما صح من آثار الصحابة ٦٦١/٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً ١٦٧/٤، وعبد الرزاق في مصنفه ١٧٤/٤، برقم (٧٧٨١)، والبيهقي في سننه ٢٠٤/٤ واللفظ له، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٦٧/٤ الروایتين وبين أن سند البيهقي موصول، وأما سند عبد الرزاق ففيه انقطاع، وفي سند البيهقي: عثمان بن نجیح، وهو مجهول لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب، كما في تهذيب التهذيب ١٣٨/٧.

(٤) انظر: المغني ٣٤١/٤، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٢٠/٢٥.

١. عن حفصة رضي الله عنها ١ عن النبي ﷺ قال: « من لم يجمع الصيام قبل الفجر، فلا صيام له » ^(١).

وفي رواية « لا صيام لمن لم يفرضه من الليل » ^(٢).

وجه الاستدلال: دل هذا الحديث على عدم صحة الصيام - فرضاً كان أو نفلاً - دون نية قبل الفجر، فلفظ الصيام - هنا - عام يشمل الفرض والتطوع.

نوقش من وجهتين:

الوجه الأول: أن هذا الحديث اختلف أئمة الحديث في رفعه ووقفه ^(٣).

أجيب عنه: أن أئمة الحديث وإن اختلفوا في رفعه ووقفه، إلا أن الصحيح صحة رفعه إلى النبي ﷺ، وذلك لكثرة من أخرجه وتنوع متابعاته وطرقه ^(٤).

الوجه الثاني: أن حديث حفصة رضي الله عنها ١ عام مخصوص بحديث عائشة رضي الله عنها ١ الذي استدل به أصحاب القول، وفي ذلك جمع بين الحديثين ^(٥).

٢. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» ^(٦).

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٨.

(٢) أخرجه الدار قطني في سننه ١٧٢ / ٢.

(٣) انظر: تلخيص الحبير ٢ / ٣٦١-٣٦١، المغني ٤ / ٣٤١.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، إرواء الغليل ٤ / ٣٠-٣٥.

(٥) انظر: المجموع ٦ / ٣٢١، المغني ٤ / ٣٤١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي - باب كيف بدء الوحي ١ / ١٣، رقم (١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة - باب باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» ٣ / ١٥١٥، رقم (١٩٠٧).

وجه الاستدلال: دل هذا الحديث على عدم صحة أي عبادة إلا بالنية، وبعض هذا اليوم قد مضى عارياً من النية فلا يجزئ^(١).

نوقش: إن هذا الحديث وإن دل على اشتراط النية لقبول العبادة، لكنه لم يدل على وجوب سبق النية للعمل، وعلى افتراض دلالة على ذلك فإنه مخصوص بحديث عائشة الذي استدل به أصحاب القول الأول^(٢).

٣. أن الصوم عبادة يشترط لها النية، فلم تصح بنية بعد الدخول فيها كالصلاة والحج^(٣).

نوقش: أن الأصل في العبادات قدم القياس، ثم إن هذا القياس معارض لحديث عائشة رضي الله عنها، فلا يصح الاستدلال به^(٤).

القول المختار:

الذي يظهر - والله تعالى أعلم - أن أقرب القولين للصواب: هو القول الأول؛ وذلك للأسباب الآتية:

١. صحة أدلة القول الأول، وسلامتها من الاعتراضات.

٢. ضعف أدلة القول الثاني، وصحة الإجابة عنها.

الفرع الثاني: تحديد الوقت الذي يصح للمتفل أن ينوي الصيام فيه بالنهار:

(١) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١ / ٤٢٤.

(٢) انظر: المجموع ٦ / ٣٢١، المغني ٤ / ٣٤١.

(٣) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١ / ٤٢٤، المغني ٤ / ٣٤٠.

(٤) انظر: المغني ٤ / ٣٤١.

اختلف الفقهاء -القائلون بعدم وجوب تبييت النية من الليل في صيام النافلة وصحة عقد النية في النهار- في تحديد الوقت الذي يصح أن يعقد نية الصيام فيه بالنهار على قولين:

القول الأول: يصح صيام النافلة بنية الزوال، ولا يصح بعده، وهذا مذهب الحنفية ^(١) وأظهر القولين عند الشافعية ^(٢) ورواية عن أحمد ^(٣).

القول الثاني: يصح صوم النافلة بنية في أي وقت من النهار سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده، وهو القول الثاني للإمام الشافعي ^(٤)، والمذهب عند الحنابلة ^(٥).

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

١. عن قتادة ابن عباس رضي الله عنه قال: «الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء». وفي لفظ: «الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار» ^(٦).

وجه الاستدلال: أفى ابن عباس رضي الله عنه أن المتفل يصح له عقد النية ما لم يحن وقت الغداء.

نوقش من ثلاثة أوجه:

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢/ ٨٥، الهداية مع شرح فتح القدير ٢/ ٢٤١.

(٢) انظر: روضة الطالبين ٢/ ٣٥٣، مغني المحتاج ١/ ٤٢٤.

(٣) انظر: المغني ٤/ ٣٤١، الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٧/ ٤٠٣-٤٠٥.

(٤) انظر: المجموع ٦/ ٣٠٦، روضة الطالبين ٢/ ٣٥٣، مغني المحتاج ١/ ٤٢٤.

(٥) انظر: المغني ٤/ ٣٤١، الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٧/ ٤٠٣-٤٠٥، غاية المنتهي ١/ ٣٥١.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢/ ٤٤٤ باللفظ الثاني، وعبد الرزاق في مصنفه ٤/ ٢٧٣ برقم (٧٧٧٨) باللفظ الأول. وحسنه زكريا الباكستاني في ما صح من آثار الصحابة ٢/ ٦٦٣.

الوجه الأول: أن المراد به أن الصائم المتنفل إذا أراد أن يفطر فهو بالخيار ما لم يأكل الغداء.

الوجه الثاني: أن الغداء في عهد النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم كان قبل الزوال^(١).

الوجه الثالث: أنها جاء عن ابن عباس ؓ أثر آخر ينافي هذا الأثر، حيث جاء فيه أنه نوى بعد الظهر^(٢).

٢. عن الحارث أن علياً ؓ قال «هو بالخيار إلى نصف النهار ما لم يطعم، أو يكون قد فرضه من الليل».

وفي لفظ آخر: عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلاً أتى علي بن أبي طالب ؓ فقال: «أصبحت ولا أريد الصيام، فقال: أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار، فإن انتصف النهار فليس لك أن تفطر»^(٣).

وجه الاستدلال: أفق علي بن أبي طالب ؓ أن من أراد التنفل بالصيام في النهار، فإن ذلك جائز ما لم ينتصف النهار، وذلك عند زوال الشمس.

نوقش: أن أثر علي ؓ -هذا- قد خالفه جمع من الصحابة كما سيأتي في أدلة القول الثاني.

٣. أن من نوى بعد الزوال لم تصحب نيته معظم العبادة، فأشبهه إذا نوى مع غروب الشمس بخلاف النواي قبل الزوال، فإنه قد أدرك معظم العبادة، ولهذا تأثير في الأصول، إذ إن معظم الشيء يجوز أن يقوم مقام كل الشيء، بدليل أن من أدرك الغمام قبل الرفع من الركوع أدرك الركعة لإدراكه معظمها، ولو أدركه بعد الرفع من لم يكن مدركاً لها^(٤).

أدلة القول الثاني:

(١) انظر: إتحاف أهل الإسلام ص ١١٦.

(٢) سبق تخرجه ص ٢٣٩.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤/ ٢٧٤، برقم (٧٧٧٩) و (٧٧٨٢).

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٢/ ٨٥، المهذب مع المجموع ٦/ ٣٠٥، المغني ٤/ ٣٤١-٣٤٢.

استدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

١. حديث عائشة رضي الله عنها السابق، وجاء فيه أنها قالت: جاء رسول الله ﷺ يوماً فقال: هل عندكم من طعام؟ قلت: لا، قال: «إذاً أصوم»^(١).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ نوى صيام النافلة من النهار، فدل على صحة صوم النافلة بنية من النهار سواء قبل الزوال أو بعده.

نوقش: أن هذا الحديث محمول على ما قبل الزوال^(٢).

أجيب عنه: لا يوجد دليل على حمل هذا الحديث على ما قبل الزوال، بل الأصل العموم وشموله لما بعد الزوال.

2. استدلو بآثار الصحابة رضي الله عنهم - التي استدل بها أصحاب القول الأول - ولعل من أصرحها ما يأتي:

الأثر الأول: عن سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي أن حذيفة رضي الله عنه بدا له الصوم بعدما زالت الشمس فصام^(٣).

الأثر الثاني: عن العلاء بن الحارث عن معاذ رضي الله عنه أنه كان يأتي أهله بعد الزوال فيقول: عندكم غداء، فيعتذرون إليه، فيقول: إني صائم ببقية يومي، فيقال له: صوم آخر النهار، فيقول: من لم يصم آخره لم يصم أوله^(٤).

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٧.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٢ / ٨٥.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٣٩.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢ / ٤٤٧.

الأثر الثالث: عن عكرمة ابن عباس رضي الله عنه أنها كان يصبح حتى يظهر، ثم يقول: «والله لقد أصبحت وما أريد الصوم، وما أكلت من طعام ولا شراب منذ اليوم، ولأصومن يومي هذا» ^(١).

الأثر الرابع: عن أم الدرداء رضي الله عنها عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه كان ربما دعا بالغداء فلا يجده، فيفرض الصوم عليه ذلك اليوم ^(٢).

٣. أن من نوى صيام نافلة بعد الزوال فقد نواها بجزء من النهار، فجازت نية النفل فيه كالنصف الأول ^(٣).

نوقش: أن بينهما فرق، كما جاء في أدلة القول.

٤. أن جميع الليل وقت لنية صيام الفرض، فكذا جميع النهار وقت لنية صيام النفل.

القول المختار:

الذي يظهر - والعلم عند الله تعالى - أن أقرب القولين إلى الصواب القول الثاني الذي يصحح صوم النافلة بنية في أي وقت من النهار سواء في ذلك قبل الزوال أو بعده، وذلك للأسباب الآتية:

١. صحة أدلة القول الثاني، وسلامتها من الاعتراضات.

٢. ضعف أدلة القول الأول، وصحة الإجابة عنها.

الفرع الثالث: المقدار الذي يثاب عليه من نوى صوم النافلة في النهار:

إذا نوى المتنفل بالصيام في النهار ولم يبيت النية من الليل، فهل يثاب على ذلك من وقت نيته أم من أول النهار؟

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٩.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٣٩.

(٣) انظر: المهذب مع المجموع ٦/ ٣٠٥، المغني ٤/ ٣٤٢.

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: يحكم له بالصوم الشرعي المثاب عليه من وقت نيته، وهو وجه عند الشافعية^(١)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٢).

القول الثاني: يحكم له بالصوم الشرعي ويثاب عليه من طلوع الفجر، وهذا مذهب الحنفية^(٣)، وأصح الوجهين عند الشافعية^(٤) ووجه عند الحنابلة^(٥).

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٦).

وجه الاستدلال: إن هذا الحديث دل على أنه لا يقبل عمل ولا يحسب له أجر دون نية، وهذا المتنفل أمسك عن المفطرات دون نية، فلا يقبل من الإمساك الذي حدث قبل النية ولا يثاب عليه^(٧).

نوقش من وجهين:

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز ٣/ ١٨٦-١٨٧، روضة الطالبين ٢/ ٣٥٢، مغني المحتاج ١/ ٤٢٤.

(٢) انظر: المغني ٤/ ٣٤٢، الإنصاف المقنع والشرح الكبير ٧/ ٤٠٥، الروض الندي ١/ ٢٩٧.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٢/ ٨٥، الهداية مع شرح فتح القدير ٢/ ٢٤٢.

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز ٣/ ١٨٦-١٨٧، روضة الطالبين ٢/ ٣٥٢، مغني المحتاج ١/ ٤٢٤.

(٥) انظر: المغني ٤/ ٣٤٢، الفروع ٣/ ٤٣، الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٧/ ٤٠٥.

(٦) سبق تخريجه ص ٢٤١.

(٧) انظر: المهذب مع المجموع ٦/ ٣٠٥، المغني ٤/ ٣٤٢.

الوجه الأول: لا يضر عدم وجود النية في بداية الصوم، كما لو نسي الصوم بعد نيته أو غفل عنه ^(١).

أجيب عنه: أن الأمر يختلف فإنه إذا نسي النية بعد وجودها فإنه يكون مستصحباً لحكمها، بخلاف ما قبلها، فإنها لم توجد حكماً ولا حقيقة، ولهذا لو نوى الفرض من الليل ونسيه في النهار، صح صومه، ولو لم ينو من الليل لم يصح صومه ^(٢).

الوجه الثاني: أن كونه لم يقصد العبادة قبل النية لا أثر له، فقد يدرك بعض العبادة ويثاب، كالمسبوق يدرك بعض الركعة أو بعض الجماعة فيكون مدركاً لجميعها ^(٣).

أجيب عنه: أن معنى إدراك الركعة والجماعة أنه لا يحتاج إلى قضاء ركعة، وينوي أنه مأموم، وليس هذا مستحيلاً، أما أن يكون ما صلى الإمام قبله من الركعات محسوباً له، بحيث يجزئه عن فعله فكلاً، ولأن مدرك الركوع مدرك لجميع أركان الركعة، لأن القيام وجد حين كبر وفعل سائر الأركان مع الإمام، وأما الصوم فإن النية شرط أو ركن فيه، فلا يتصور وجوده دون شرطه وركنه ^(٤).

٢. أن الصوم عبادة محضة فلا توجه بغير نية كصر العبادات المحضة ^(٥).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

(١) انظر: المغني ٤ / ٣٤٢.

(٢) انظر: المرجع السابق ٤ / ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٣) انظر: المجموع ٦ / ٣٠٦، المغني ٤ / ٣٤٢.

(٤) انظر: المغني ٤ / ٣٤٣.

(٥) المرجع السابق نفسه.

أن الصوم لا يتبعض في اليوم، بدليل ما لو أكل في بعضه لم يجز له صيام باقيه، فإذا وجد في بعض اليوم دل على أنه صائم من أوله^(١).

نوقش: أن قولهم «أن الصوم لا يتبعض» دعوى محل نزاع.

وقولهم: «بأن من أكل في بعض اليوم لم يجز له صيام باقيه» فنقول: هذا صحيح لكونه ركناً آخر من أركان الصيام - وهو الإمساك عن المفطرات - إذ لا يمكن أن يكون صوم وقد أكل أو شرب في يومه، فالشارع تجاوز عن خلوه بعض اليوم من النية في صيام النافلة - كما في حديث عائشة - لكنه لم يتجاوز عمن أكل أو شرب في بعض اليوم^(٢).

القول المختار:

الذي يظهر - والعلم عند الله - أن أقرب القولين إلى الصواب القول الأول، الذي يحكم له بالصوم الشرعي المثاب عليه من وقت نيته، وذلك للأسباب الآتية:

١. صحة الاستدلال أصحاب القول الأول بحديث: «إنما الأعمال بالنيات».
٢. التعليل الذي استدل به أصحاب القول الثاني لا يقاوم ما استدل به أصحاب القول الأول.
٣. لا يمكن أن يسوي في الأجر والثواب بين من بيت النية من الليل ومن نواها بالنهار، وبين من نواها في أول النهار ومن نواها في آخر النهار، فالأول أكثر عملاً من الثاني.

الفرع الرابع: حكم تبييت النية لصوم ستة أيام من شوال:

(١) انظر: الهداية مع فتح القدير ٢/ ٢٤٢، المهذب مع المجموع ٦/ ٣٠٥-٣٠٦، المغني ٤/ ٣٤٢.

(٢) انظر: المغني ٤/ ٣٤٢، الشرح الممتع ٦/ ٣٦١.

تبين من خلال دراستي للفروع الثلاثة السابقة أن العلماء السابقين لم يتحدثوا عن (مسألة: حكم تبييت النية من الليل لصيام ستة من الليل لصيام ستة أيام من شوال) بخصوصها، إنما تحدثوا عن حكم تبييت النية في صيام النفل عامة، دون تفريق بين صيام نفل أو مطلق أو مقيد^(١).

وأما في زمننا المعاصر، فقد ظهر الحديث عن هذه المسألة في أوساط أهل العلم من خلال بعض الفتاوى حول هذا الموضوع، ما بين مفرق بين النفل المطلق والمقيد، وغير مفرق.

ويمكن إيضاح آراء أهل العلم المعاصرين في هذه المسألة، وذكر أدلتهم وتعليقاتهم فيما يأتي:

القول الأول: لا يجب تبييت النية لصوم النفل سواء كان مطلقاً أم مقيداً كصيام ست من شوال، ويوم عرفة وعاشوراء ونحوها^(٢).

القول الثاني: لا يجب تبييت النية لصوم النفل المطلق، ويجب تبييتها لصوم النفل المقيد كست من شوال ويوم عرفة ويوم عاشوراء ونحوها^(٣).

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول: بالأدلة نفسها التي استدل بها أصحاب القول الأول في الفرع الأول، إذ لم يفرقوا بين النفل المطلق والنفل المقيد، ولم يعرف التفريق بينهما عند الفقهاء القدامى^(٤).

أدلة القول الثاني:

(١) كما في ص ٢٣٦-٢٣٧ من هذا البحث.

(٢) ومن اختار هذا القول الدكتور صالح الفوزان، والدكتور عبد الكريم الخضير عضوا هيئة كبار العلماء بالسعودية، كما في موقعيهما على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.alfawzan.ws و www.khidheir.

(٣) ومن اختار هذا فضيلة الشيخ محمد العثيمين، والدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين الأستاذ بكلية المعلمين بالرياض. انظر: الشرح المتع ٦/ ٣٦٠، فتاوى الصيام لابن عثيمين ١٨٥، شرح عمدة الفقه ١/ ٥٦٣.

(٤) انظر ص ٢٣٧ من هذا البحث.

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١. أن هذا مقتضى قول من قال: إن المتنفل بالصيام إذا لم يبيت النية من الليل ونوها بالنهار فإنه يحكم له بالصوم الشرعي ويثاب عليه من وقت نيته، فإنه لا يصدق عليه أن صام اليوم كله، فلو أن أحداً قام بعد طلوع الفجر ولم يأكل شيئاً وفي نصف النهار نوى على أنه من أيام الست ثم صام بعد هذا اليوم همسة أيام، فيكون قد صام خمسة أيام ونصفاً، لأن الأعمال بالنيات، والنبي ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر»^(١)، فرتب الأجر على صيام الأيام الستة كلها، فهذا لا يحصل له الأجر المرتب على صيام الأيام الستة، لأنه لم يصم ستة أيام كاملة، بخلاف ما لو كان الصوم نفلاً مطلقاً فإنه يصح ويثاب عن وقت نيته، ويأخذ حكم صوم الأيام الستة كل صيام نفل معين كيوم عرفة وعاشوراء ويوم الاثنين والخميس والأيام البيض وثلاثة أيام من كل شهر^(٢).

يمكن أن يناقش من وجهتين:

الوجه الأول: لا دليل على التفريق بين النفل المطلق والمعين.

الوجه الثاني: هل يلزم على قول من قال: (إن المتنفل بالصيام إذا لم يبيت النية من الليل ونوها بالنهار فإنه يحكم له بالصوم الشرعي ويثاب عليه من وقت نيته) أن يحرم من أجر صيام ستة أيام من شوال، لأنه لم يصم أحد هذه الأيام أو بعضها أو كلها كاملة؟ أم يمكن أن يقال: أنه يحصل على أجر صيام ستة أيام من شوال؛ لكن ليس أجره كأجر من بيت النية في صيام جميع أيامها، إذ من المعلوم أن الناس يتفاوتون في فعل العبادة كإخلاص النية في الصيام، وفي حفظ صيامهم من المعاصي والآثام، فيتفاوت العمل بتفاوت الأجر وهذا منها.

٢. يجب تعيين النية لصلاة النفل المعين دون النفل المطلق، فكذلك يقال في صوم النافلة^(٣).

(١) سبق تخريجه ص ٢٢٩.

(٢) انظر: الشرح الممتع ٦/ ٣٦٠، فتاوى الصيام لابن عثيمين ١٨٥، شرح عمدة الفقه ١/ ٥٦٣.

(٣) انظر: المجموع ٦/ ٣١٠، الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٣/ ٣٦٠.

يقول النووي رحمه الله: «وأما صوم التطوع فيصح بنية مطلق الصوم كما في الصلاة، هكذا أطلقه الأصحاب، وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال ونحوها، كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة»^(١).

القول المختار:

هذه المسألة محتملة، ولم يترجح لي فيها رأي، إلا أن الذي يمكن أن يقال: إن من بيت النية من الليل في صوم التطوع المعين، فقد احتاط وأخرج نفسه من محل الخلاف والله تعالى أعلم بالصواب.



المطلب الرابع

حكم صيام ستة أيام من شوال قبل قضاء رمضان

إذا عرض للإنسان عارض يبيح له الفطر في شهر رمضان كالمرض والسفر والحيض للمرأة، وسائر الأعراض المبيحة للفطر، فأفطر في رمضان، فيجب عليه القضاء إن كان من أهل القضاء، لقوله تعالى ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤).

ومعلوم أن زمن القضاء موسع حتى يضيق الوقت عن القضاء قبل رمضان القادم.

فإذا كان الأمر كذلك، فهل يجوز لمن عليه قضاء من رمضان أن يتنفل بالصيام - كصيام يوم عرفة وعاشوراء وستة من شوال وغيرها من صيام النفل - قبل الفراغ من القضاء؟ أم يلزمه أن يقضي رمضان أولاً، ثم يصوم النافلة؟

للقوف على حكم هذه المسألة لابد لنا من عرض مسألتين اثنتين، وسوف أعرضهما في الفرعين

الآتين:

(١) انظر: المجموع ٦ / ٣١٠.

الفرع الأول: حكم التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان.

الفرع الثاني: حكت اشتراط تقديم قضاء رمضان على صيام ستة من شوال للحصول على ثوابها.

الفرع الأول: حكم التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان:

اختلف الفقهاء في حكم التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان، وهذا مذهب الحنفية^(١)، ورواية عن أحمد^(٢).

القول الثاني: يكره التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان، وهذا مذهب المالكية^(٣) والشافعية^(٤).

القول الثالث: لا يجوز ولا يصح التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان، وهذا هو الصحيح من المذهب عن الحنابلة^(٥).

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢/ ١٠٤، الهداية مع فتح القدير ٢/ ٢٧٥، البحر الرائق ٢/ ٣٠٧، البناية ٣/ ٦٩٣.

(٢) الفروع ٣/ ١٣٠، الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٧/ ٥٣٨، المبدع ٣/ ٧٥.

(٣) انظر: البيان والتحصيل ٢/ ٣٢٥، مواهب الجليل ٢/ ٤١٧، شرح الزرقاني علي خليل ٢/ ٢٠٠، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١/ ٥١٨.

(٤) انظر: الباب في الفقه الشافعي ص ١٩١، مغني المحتاج ١/ ٤٤٥، نهاية المحتاج ٣/ ٢٠٨، حاشية القليوبي على شرح المحلى على المنهاج ٢/ ٧٤.

(٥) انظر: الفروع ٣/ ١٣٠، الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٧/ ٥٣٨، المبدع ٣/ ٥٧.

١. عموم الأدلة التي تدل على أن الأصل في قضاء رمضان أنه واجب موسع، يجوز تأخيرها إلى رمضان الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ﴾ (البقرة: ١٨٤)، فدلّت على أن القضاء على التراخي ولم تقيدها بوقت محدد، فإذا جاز تأخير قضاء رمضان، فلا مانع إذا من التنفل قبل قضاء رمضان.

٢. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: عرسنا مع نبي الله ﷺ، فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي ﷺ: ليأخذ كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان، قال: ففعلنا، ثم دعا بالماء، فتوضأ، ثم سجد سجدين، ثم أقيمت الصلاة، فصلى الغداة ^(١).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ صلى سنة الفجر - وهي نافلة - بعد خروج وقت صلاة الصبح بطلوع الشمس وقبل أن يؤدي صلاة الصبح - وهي فريضة - مع أنه يجب قضاء الصلاة على الفور، فلما جاز ذلك، دل على جواز التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان الذي يجوز فيه التراخي، من باب أولى قياساً على الصلاة ^(٢).

يمكن أن يناقش: أن هذا من باب القياس في العبادات لا يصح.

٣. عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان يكون عليّ الصوم من رمضان، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان» قال يحيى: الشغل من النبي أو بالنبي ﷺ ^(٣).

وجه الاستدلال: أن عائشة رضي الله عنها كانت تؤخر قضاء ما أفطرته من أيام رمان في شهر شعبان الذي يليه، ويبعد أن عائشة رضي الله عنها - وهي الصديقة بنت الصديق - لا تصوم نافلة مطلقاً خلال السنة، رقم وجود الأيام التي حث الشارع على صومها، ومع كون النبي ﷺ يصوم حتى يقال لا يفطر، ويفطر حتى يقال لا

(١) رواه مسلم في صحيحه ١/ ٤٧١-٤٧٢ برقم (٦٨٠).

(٢) انظر البيان والتحصيل ٢/ ٣٢٦، المغني ٤/ ٤٠٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/ ٤٥ برقم (١٩٥٠)، ومسلم في صحيحه ٢/ ٨٠٢-٨٠٣.

يصوم، وكان يصوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر، ويكثر من صوم الاثنين والخميس، فالظاهر أنها كانت تتنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان، مما يدل على جواز ذلك^(١).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني على جواز ذلك بأدلة القول الأول نفسها، واستدلوا على الكراهية بما يأتي:

١. يجوز صيام التطوع قبل الفراغ من قضاء رمضان، إلا أن الابتداء بالقضاء أهم، تقديمًا للواجب على النفل، لأن الذمة مرتحنة به، فالأولى المبادرة بإفراغ ما في الذمة ثم بعد ذلك يتنفل بما شاء^(٢).

٢. إن صوم الواجب متعلق بذمته، فإذا قدم التطوع لم يأمن أن تخترمه المنية قبل قضاء الفرض، مما قد يخلق الإثم به، فكره تقديم النفل على القضاء^(٣).

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يأتي:

١. عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك رمضان وعليه من رمضان شيء لم يقضه لم يتقبل منه، ومن صام تطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه فإنه لا يتقبل منه حتى يصومه»^(٤).

وجه الاستدلال: دل الحديث صراحة على عدم قبول التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان.

(١) انظر: شرح العمدة لابن تيمية ١ / ٣٥٩.

(٢) انظر: مواهب الجليل ٢ / ٤١٧، حاشية الدسوقي ١ / ٥١٨.

(٣) انظر: البيان والتحصيل ٢ / ٣٢٦.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ١٤ / ٢٦٩، برقم (٨٦٢١)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣ / ٤١٥: «وهو حديث حسن». وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة ٢ / ٢٣٥ برقم (٨٣٨) وضعيف الجامع الصغير ص ٧٧٦ برقم (٥٣٧٦).

نوقش من وجهين:

١. أن الحديث يرويه ابن لهيعة وفيه ضعف، وفي سياقه ما هو متروك^(١)، فلا يصح الاحتجاج به.

٢. عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أنه قال في وصية لعمر: «إنها لا تقبل نافلة حتى تؤدي الفريضة»^(٢).

نوقش: أن إسناد هذا الأثر لا يصح، فلا يجوز الاستدلال به^(٣).

٣. عن عثمان بن موهب قال: سمعت أبا هريرة وسأله رجل قال: إن عليّ أياماً من رمضان أفأصوم العشر تطوعاً؟ قال: لا ولم؟ ابدأ بحق الله، ثم تطوع بعد ما شئت^(٤).

وروي عن عائشة رضي الله عنها نحوه^(٥).

نوقش: أن أثر عائشة رضي الله عنها ضعيف، لأن رواية عن عائشة رضي الله عنها عجوز لم تسم، والمبهم لا يصح حديثه^(٦)، وأما أثر أبي هريرة رضي الله عنه فقد سأله السائل عن صيام عشر ذي الحجة وهو عليه قضاء من رمضان

(١) المغني ٤/ ٤٠٢، الفروع ٣/ ١٣٠، وانظر المراجع السابقة.

(٢) أخرجه عبد الله بن المبارك في كتابه الزهد ص ٣١٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٣/ ٢٥٩ - ٢٦٠، وهناد بن السري في كتابه الزهد ١/ ٢٨٤، وقال الدكتور - عبد الرحمن الفريوائي في تحقيق للزهد لهناد ١/ ٢٨٤: رجاله ثقات وإسناده منقطع.

(٣) انظر: المراجع السابقة، شرح العمدة لابن تيمية ١/ ٣٥٩.

(٤) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٤/ ٢٥٧ برقم ٧٧١٥، والبيهقي في سننه ٤/ ٢٨٥، وصححه زكريا الباكستاني في ما صح من آثار الصحابة ٢/ ٦٦٧.

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٤/ ٢٥٧ برقم ٧٧١٧، ورواه عن عائشة رضي الله عنها عجوز لم تسم، فالسند ضعيف لإبهامها كما في فتح الباري ٤/ ٢٢٣، وضعفه زكريا الباكستاني في ما صح من آثار الصحابة ٢/ ٦٦٧.

(٦) انظر: مصنف عبد الرزاق ٤/ ٢٥٧ برقم ٧٧١٧، فتح الباري ٤/ ٢٢٣، ما صح من آثار الصحابة ٢/ ٦٦٧.

عل يصومها بنية التطوع؟ فأجابه بأن البداءة بحق الله - وهو القضاء - أولى، وليس فيه دليل على عدم جواز التنفل بالصيام قبل الفراغ من رمضان.

٤. أن الصوم عبادة يدخل في جبرائها المال، فلم يصح التطوع بها قبل أداء فرضها كالحج^(١).

نوقش: بأنه قياس مع الفارق، لأن قضاء الصوم موسع في كل أشهر السنة إلا ما استثني، وأما الحج فوقته مضيق لا يصح إلا في زمن خاص^(٢).

٥. أن المبادرة إلى إبراء الذمة من أكبر العمل الصالح، ولا يأمن المسلم أن تخترمه المنية قبل قضاء رمضان، فحرم عليه تقديم النفل على القضاء^(٣).

نوقش: أن هذا الاستدلال يقتضي القول بوجوب قضاء رمضان على الفور، وقد اتفق الفقهاء على أن قضاء رمضان موسع ويجوز تأخيره إلى رمضان آخر بعدد^(٤)، فلا يصح الاستدلال بما ذكره على تحريم تقديم النفل على القضاء وإنما يمكن الاستدلال به على الكراهية.

القول المختار:

الذي يظهر - والعليم عند الله تعالى - رجحان القول بجواز التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء ورمضان مع الكراهة إذا كان النفل لا يفوت تحصيله ويمكن استدراكه كالنفل المطلق، وأما إذا كان النفل مما يفوت تحصيله ولا يمكن استدراكه كالنفل مثل صيام يوم عرفة وعاشوراء، فإنه صيامه قبل الفراغ من القضاء دون كراهة، وذلك للأسباب الآتية:

(١) انظر: المغني ٤/ ٤٠٢، ٣/ ١٣٠.

(٢) انظر: الصوم والإفطار لأصحاب الأعداء ص ١٨٦، الشرح الممتع ٦/ ٤٤٣.

(٣) انظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم ٣/ ٤٦٧.

(٤) بل زاد الحنفية بأن يجوز التأخير مطلقاً؛ انظر: البحر الرائق ٢/ ٣٠٧، عقد الجواهر الثمينة ١/ ٢٥٤، والمجموع ٦/ ٤١٠، المغني ٤/ ٤٠٠.

١. صحة الاستدلال بأدلة القول، وسلامتها من المناقشة - ما عدا الدليل الثاني - وحمل هذه الأدلة على صيام النفل الذي يفوت تحصيله ولا يمكن استدراكه جمعاً بين أدلة هذا القول وأدلة القول الثاني.

٢. صحة الاستدلال بأدلة القول الثاني وسلامتها من المناقشة، وحمل هذه الأدلة على صيام النفل الذي لا يفوت تحصيله ويمكن استدراكه جمعاً بين أدلة هذا القول وأدله القول الأول.

٣. ضعف الاستدلال بأدلة القول الثالث، ودعم سلامتها من المناقشة.

٤. أن وقت قضاء الصوم موسع في أشهر السنة كلها إلا ما استثني من الأيام التي لا يجوز صومها.

٥. أن الأصل جواز النافلة، لعموم النصوص الواردة فيها، فلا يخص من عمومها أمر دون آخر، ولا حالة دون غيرها إلا بدليل شرعي ولم يدل على المنع من التنفل بالصيام قبل القضاء دليل صحيح.

٦. القول بالجواز مطلقاً من غير كراهة في صيام النفل الذي لا يفوت تحصيله ويمكن استدراكه، قول فيه نظر وذلك لما يأتي:

- أن الذمة مرتقنة بالصيام الواجب، فيسعى في براءة ذمته ثم يتطوع بما شاء، حتى لا تختره المنية قبل قضاء الواجب.

- أن الأصل أن الواجب مقدم على التطوع، وقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلى مما افترضته عليه»^(١)، وأما إذا كان من صيام النفل الذي يفوت تحصيله ولا يمكن استدراكه فإنه يجوز صيامه دون كراهة، لئلا يحرم الأجر والثواب المترتب على صيامه مع عزمه الصادق على قضاء رمضان بعد ذلك والله تعالى أعلم.

(١) رواه البخاري في صحيحه: ٤ / ١٢٩، برقم (٦٥٠٢).

الفرع الثاني: حكم اشتراط تقديم قضاء رمضان على صيام ستة أيام من شوال للحصول على ثوابها:

رجحت في الرفع السابق جواز التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان مع الكراهة إذا كان النفل لا يفوت تحصيله ويمكن استدراكه كالنفل المطلق، وأما إذا كان النفل مما يفوت تحصيله ولا يمكن استدراكه كالنفل المعين مثل صيام يوم عرفة وعاشوراء، فإنه يجوز صيامه قبل الفراغ من القضاء دون كراهة، وبناء على هذا الترجيح فإن الأصل أنه يحصل ثواب صيام النافلة لمن صامها قبل قضاء رمضان.

ولكن هذا الترجيح قد لا يسري على صوم ستة أيام من شوال، لأن العلماء اختلفوا في حكم اشتراط تقديم قضاء رمضان على صوم ستة أيام من شوال - بخصوصها - للحصول على ثوابها، على قولين:

القول الأول: لا يحصل ثواب صيام ستة أيام من شوال لمن صامها قبل قضاء رمضان، وهذا مذهب الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) (٣).

القول الثاني: يحصل ثواب صيام ستة أيام من شوال لمن صامها قبل قضاء رمضان، وهو مقتضى مذهب الحنفية^(٤) والمالكية^(٥).

أدلة القول الأول:

(١) وإن كانوا يقولون باستحبابه. انظر: التنبيه ص ٥٩، نهاية المحتاج ٣/ ٢٠٨، مغني المحتاج ١/ ٤٤٧، السراج الوهاج ص ١٤٦، أسني المطالب ١/ ٤٣١.

(٢) انظر: المبدع ٣/ ٥٢، الفروع ٣/ ١٠٨، المقنع والشرح ٧/ ٥٢١.

(٣) واختاره الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد العثيمين. انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ١٥/ ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥، مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين ٢٠/ ١٧ - ٢٠، الشرح الممتع ٦/ ٤٦٦.

(٤) كما يدل عليه قولهم السابق بجواز التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان دون استثناء. انظر: بدائع الصنائع ٢/ ١٠٤، الهداية مع فتح القدير ٢/ ٢٧٥، البناية ٣/ ٦٩٣.

(٥) كما يدل عليه قولهم السابق بكراهية التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان دون استثناء، انظر: البيان والتحصيل ٢/ ٣٢٥، مواهب الجليل ٢/ ٤١٧، شرح الزرقاني علي خليل ٢/ ٢٠٠، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١/ ٥١٨.

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١. عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر» ^(١).

٢. عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر» ^(٢).

وجه الاستدلال: دل الحديثان على أن الثواب المترتب على صيام ستة أيام من شوال مقيد بأن يسبقه الانتهاء من صيام جميع أيام رمضان ^(٣).

نوقش هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن قوله ﷺ: «من صام رمضان» خرج مخرج الغالب الأعم فلا مفهوم له؛ ولذلك فهو يشمل صيام رمضان في شهر رمضان (أداء) وصيامه قضاء في الأشهر التي تليه، فلو صام شخص من رمضان وأفطر بعضه، ثم قضاؤه في شوال ثم أتبعه بصيام الست، لحاز على ثوابها بالاتفاق، مع أنه ما صام رمضان في شهر رمضان ولكنه قضاؤه، فدل على أن كلمة «صام رمضان» تشمل من صامه في وقته ومن قضاؤه بعد ذلك ولو متأخراً عن صيام الست، بشرط وجود العذر الشرعي لمن أفطر في رمضان كالسفر والمرض ونحوهما، لأن من أفطر لعذر وقضى ما أفطره من أيام، يكون له الأجر كاملاً، ويصح وصفه حينئذ بأنه صام رمضان ^(٤).

(١) سبق تخريجه ص ٢٢٩.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٢٩.

(٣) انظر: التنبيه ص ٥٩، نهاية المحتاج ٣/ ٢٠٨، مغني المحتاج ١/ ٤٧٧، تحفة المحتاج ٣/ ٤٥٧، الفروع ٣/ ١٠٨.

(٤) انظر: حاشية البجيرمي على الخطيب ٢/ ٣٥٢.

الوجه الثاني: أن الإتيان - الذي جاء في الحديث - يشمل التقديرية، لأنه إذا صام رمضان بعد صيام الست، وقع عما قبلها تقديراً، أو نقول: الإتيان يشمل المتأخرة كما في نفل الفرائض التابع لها، فيسن صوم الست من شوال، وإن لم ينته من قضاء رمضان ^(١).

الوجه الثالث: أن المراد بالحديث الفضل والثواب لمن جمع العدد في الصيام، وهو صيام الست وثلاثين يوماً إذا كان شهر رمضان كاملاً، أو خمس وثلاثين يوماً إذا كان شهر رمضان ناقصاً، فإذا صام شخص هذا العدد كاملاً، سواء صام رمضان أداء أم قضاء، فإنه يكون محصلاً لهذا الثواب، سواء سبق القضاء أو تأخر، ومما يؤكد ذلك ما جاء عن ثوبان رضي الله عنه مولى رسول الله ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: «من صام ستة من أيام بعد الفطر، كان تمام السنة» ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحُسْنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، وفي لفظ آخر «صيام شهر رمضان بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة» ^(٢).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١. عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «من صام ستة من أيام بعد الفطر، كان تمام السنة، من جاء بالحسنة فله عشرة أمثالها» ^(٣).

وفي لفظ آخر «صيام شهر رمضان بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام بشهرين، فذلك صيام السنة».

وجه الاستدلال: دل الحديث على أن فضل ثواب صيام ست من شوال يحصل لمن جمع العدد في الصيام، وهو صيام ست وثلاثين يوماً إذا كان شهر رمضان كاملاً، أو خمس وثلاثين يوماً إذا كان شهر

(١) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٢٩.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٢٩.

رمضان ناقصاً سواء تأخر قضاء رمضان عن صيام الست أم تقدم، حيث لم يقيد الحديث بتحصيل الفضل والثواب بصيام الست بعد صيام قضاء رمضان.

نوقش: بأنه في حديث أبي أيوب الأنصاري وأبي هريرة رضي الله عنهما اللذين استدلا بهما أصحاب القول الأول بأن الثواب والفضل المترتب على صيام ستة من شوال مقيد بأن يسبقه الانتهاء من صيام جميع أيام رمضان، فيكون حديث ثوبان رضي الله عنه مطلق ونقيده بما جاء في حديثي أبي أيوب الأنصاري وأبي هريرة رضي الله عنهما.

أجيب عنه: بالمناقشات الثلاث السابقة التي ناقشنا بها الاستدلال بحديثي أبي أيوب وأبي هريرة

رضي الله عنهما.

٢. أن وقت قضاء صيام رمضان موسع في أشهر السنة كلها إلا ما استثنى، وذلك لظاهر قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤).

ولما جاء عن عائشة رضي الله عنها، أنها ما كانت تستطيع قضاء رمضان إلا في شعبان ^(١)، وقاعدة الشرع في العبادات الموسع في وقتها جواز اشتغال المكلف بالنفل قبل الفرض بدليل ما لو أن الظهر مثلاً فإن الإنسان يصلي الراتبة قبلية مع أنه مخاطب، لأن الوقت واسع، وكذلك بالنسبة لرمضان فإن وقت قضاؤه واسع.

٣. عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان يكون عليّ الصوم من رمضان، فلما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان» ^(٢).

وجه الاستدلال: أن عائشة رضي الله عنها كانت تؤجل قضاء ما علينا من رمضان إلى شعبان، لاشتغالها بالنبي ﷺ، ويعد أنها كانت تترك صيام الست وغيرها من النوافل، بل الظن بها أنها كانت تواظب عليها.

القول المختار:

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٥.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٥.

الذي يظهر لي -والعلم عن الله- أن أقرب القولين إلى الصواب هو القول الثاني الذي يرى حصول صيام ستة أيام من شوال لمن صامها قبل رمضان، وذلك للأسباب الآتية:

١. صحة أدلة القول الثاني وسلامتها من الاعتراضات.
٢. عدم صحة الاستدلال بأدلة القول الأول، وورود الاعتراضات الصحيحة عليها.
٣. أن من أفطر أياماً من رما\ضان لعذر، ثم قضاها بعد ذلك يصدق عليه أنه صام رمضان، فإذا صام الست من شوال سواء قبل القضاء أو بعد حصل ما رتبته النبي ﷺ من الأجر على إتباع صيام رمضان ستاً من شوال^(١).
٤. أن الشارع أطلق الثواب في صيام عرفة وعاشوراء وغيرها من النوافل، ولم يشترط فيه تقديم قضاء رمضان وهذا يفيد أن الأصل في حصول ثواب جميع النوافل عدم اشتراط تقديم قضاء رمضان على صيام النوافل، لأن باب التطوع واحد^(٢).
٥. أن القول بمنع من عليه قضاء من صيام الست من شوال حتى يقضي ما عليه، يؤدي في أحوال كثيرة إلى ترك صيام الست من شوال، إذ الكثير منهم لا يستطيعون صيام القضاء في شوال ثم صيام الست، أو ربما لا يكفي شهر شوال لصيام قضاء رمضان وست من شوال، كالمراة النفساء مثلاً، فيتركون صيام الست، أو يشق عليهم صيامه، فيكون القول بجواز صيام الست من شوال قبل قضاء رمضان أيسر على الناس وأدعى لأداء هذه السنة^(٣).
٦. أن فضل الله وثوابه واسع، فلا يضيق ويشدد على العباد بأمر مشكوك لا يقين فيه.

(١) انظر: أحكام صيام الست من شوال لمحمد الهبدان كما في موقع صيد الفوائد www.saaaid.net.

(٢) انظر: صيام ست من شوال لخالد البليهد كما في موقع صيد الفوائد www.saaaid.net.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه.

لكن مع هذا فإن الأفضل للمسلم - مع كونه خروجاً من الخلاف - أن يبدأ بصيام القضاء أولاً^(١)، وذلك تبرئة لذمته وتقديماً للأهم، إذ الفرض أهم وأعلى مرتبة من النافلة، كما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قال: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه...»^(٢) والله تعالى أعلم.



(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ١٠ / ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٤ / ١٩٢ برقم (٦٥٠٢).

المطلب الخامس

حكم التتابع في صيام ستة أيام من شوال

اختلف الفقهاء في حكم التتابع في صيام ستة أيام من شوال على أربعة أقوال:

القول الأول: يستحب التتابع في صيام الست من شوال عقب العيد، وهو مذهب الشافعية^(١) وبعض الحنابلة^(٢).

القول الثاني: لا فرق بين كون صيام ستة أيام من شوال متتابعة أو متفرقة في أول الشهر أو آخره، وهو مذهب بعض المالكية^(٣) ومذهب الحنابلة^(٤).

القول الثالث: يستحب تفريق صوم الست من شوال، ولا يكره التتابع، وهو مذهب الحنفية^(٥).

القول الرابع: يكره صيام ست من شوال متصلة برمضان متتابعة إذا فعلها مقتدى به أو من يخشى عليه اعتقاد وجوبها إن صامها، وأظهرها، أو كان معتقداً سنيتها اتصالها، وهو مذهب المالكية^(٦).

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

(١) انظر: روضة الطالبين ٢/ ٣٨٧، كفاية الأخبار ص ٢٩٧، مغني المحتاج ١/ ٤٤٧، نهاية المحتاج ٣/ ٢٠٨.

(٢) انظر: الفروع ٣/ ١٠٧، الإنصاف مع المقتنع والشرح الكبير ٧/ ٥١٨-٥٢٠، هداية الراغب ٢/ ٣٢٤.

(٣) انظر: المفهم ٣/ ٢٣٨.

(٤) انظر: المغني ٤/ ٤٤٠، الفروع ٣/ ١٠٧، الإنصاف مع المقتنع والشرح الكبير ٧/ ٥١٨-٥٢٠، الإقناع ١/ ٥٠٩.

(٥) انظر: فتح التقدير ٢/ ٢٧١، حاشية رد المختار ٢/ ٤٣٥.

(٦) انظر: شرح الزرقاني علي خليل ٢/ ١٩٩، حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير ١/ ٥١٧، منح الجليل ٢/ ١٢١.

١. أن التتابع في صيام ستة أيام من شوال عقب العيد مبادرة إلى الطاعة ومسارعة إلى الخير وقد قال الله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٣) أما التأخير والتفريق فقد يحصل فيه من الآفات ما يمنع من الصيام^(١).

٢. أن الإتيان - الذي جاء في حديث صوم الست من شوال - وإن صدق على جميع الصور، فصداقه على الصورة التي لم تفصل بين رمضان وبين الست إلا يوم الفطر الذي لا يصح صومه، لا شك أنه أولى.

وأما أنه لا يحصل الأجر إلا لمن فعل ذلك فلا، لأن من صام ستاً من آخر شوال - ولو متفرقات - فقد أتبع رمضان بصيام ست من شوال بلا شك، وذلك هو المطلوب^(٢).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

١. عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كصيام الدهر»^(٣).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أطلق صيامها ولم يقيد بها بالتتابع، فدل على عدم اشتراط التتابع^(٤).

(٤)

(١) انظر: مغني المحتاج ١/ ٤٤٧، نهاية المحتاج ٣/ ٢٠٨، الفروع ٣، ١٠٧ - ١٠٨، الإنصاف مع المقتنع ٧/ ٥٢٠.

(٢) وبإل الغمام ١/ ٥٢٠ - ٥٢١ بتصرف يسير، وانظر: شرح صحيح مسلم ٨/ ٥٦، الفروع ٣/ ١٠٧ - ١٠٨، الروضة الندية ٢/ ٢٩.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٢٩.

(٤) انظر: المفهم ٣/ ٢٣٨، المغني ٤/ ٤٤٠.

٢. أن فضيلة صيام ست من شوال بعد صيام رمضان لكونها تصير مع الشهر ستة وثلاثين يوماً، والحسنة بعشر أمثالها، فيكون ذلك كثلاثمائة وستين يوماً، وهي السنة كلها، فإذا وجد ذلك في كل ستة صار كصيام الدهر كله، وهذا المعنى يحصل مع التفريق^(١).

أدلة القول الثالث والرابع:

استدل أصحاب هذين القولين بأن التابع في صيام ست من شوال يؤدي إلى اعتقاد العامة والجهال وجوبها^(٢).

نوقش من وجهين:

الوجه الأول: أن ذلك لا يخفى على أحد، ويلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيه، كصوم يوم عرفة وعاشوراء، وهذا لا يقول به أحد^(٣).

الوجه الثاني: أن الفصل بين شهر رمضان وصوم ستة أيام من شوال قد حصل بفطر يوم العيد^(٤).

القول المختار:

الذي يظهر - والعلم عند الله تعالى - أن أقرب الأقوال إلى الصواب هو القول الأول، الذي يقضي باستحباب التابع في صيام ست من شوال عقب العيد^(٥)، ويستثنى من ذلك ما كان فيه مشقة على

(١) المغني ٤/٤٤٠ بتصريف يسير. وانظر: المفهم ٣/٢٣٨.

(٢) انظر: فتح القدير ٢/٢٧١ - ٢٧٢ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٥١٧، منح الجليل ٢/١٢١.

(٣) انظر: المجموع ٦٤/٤٢٧ - ٤٢٨، نيل الأوطار ٣/١٨٢.

(٤) انظر: لطائف المعارف ٣٨٤.

(٥) انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز ١٥/٣٨٨ - ٣٨٩.

الصائم، أو يحصل به تفويت لمصلحة أعظم كاجتماع الأقارب في أيام العيد أو إدخال سرور على الوالدين أو استمتاع الأولاد أو غير ذلك من الأمور، وذلك للأسباب الآتية:

١. صحة أدلة القول الأول وسلامتها من الاعتراضات.

٢. أن التتابع في صيام ست من شوال عقب العيد يكون في الغالب أيسر على النفس، لاعتيادها الصيام في رمضان.

٣. أن أدلة القول الثاني لا تعارض القول الأول، وإنما تدل على عدم اشتراط التتابع في صيام ست من شوال، وهذا أمر متفق عليه.

٤. أن دليل القول الثالث والرابع قد أجيب عنه.



المطلب السادس

حكم قضاء صيام ستة أيام من شوال

المقصود من هذه المسألة هو حكم حصول أجر صيام ست من شوال لمن أخرها، وصامها في غير شهر شوال، كشهر ذي القعدة أو ذي الحجة أو غيرها من الشهور، سواء كان ذلك لعذر أم لغير عذر، وقد اختلف الفقهاء في المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: صيام ست من شوال في غير شوال لاسيما عشر ذي الحجة أفضل من صيامها في شوال، وهذا مذهب المالكية^(١)، واحتمال عند الحنابلة^(٢)، إلا أن هذا الاحتمال ينص على حصول فضيلة صيام ست من شوال في غير شوال، دون أن ينص على كونه أفضل من صيامها في شوال.

(١) انظر: المفهم ٣/ ٢٣٨، عقد الجواهر الثمينة ١/ ٢٥٩، منح الجليل ٢/ ١٢٢.

القول الثاني: يستحب لمن فاتته صيام ست من شوال أن يقضيها في ذي القعدة، لكن لا يحصل له الثواب المذكور، فإن من صام رمضان وأتبعه بست من شوال كان له أجر سنة فرضاً، ومن صام رمضان ثم صام ستة من غير شوال كان له أجر صيام رمضان وأجر ستة أيام نفلاً، وهذا مذهب بعض الشافعية^(٢).

القول الثالث: لا تحصل فضيلة صيام ست من شوال في غير شوال، وهذا مذهب الحنابلة^{(٣) (٤)}.

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

١. أن المقصود من تخصيص صيام الست بكونها من شوال الرفق والتخفيف على المكلف، لأنه حديث عهد بصيام رمضان وقد اعتاده، فيكون عليه أسهل، وليس المقصود تخصيص حكمها بذلك الوقت، فلا جرم لو فعلها في عشر ذي الحجة مع ما روى من فضل الصيام فيها لكان أحسن، لحصول المقصود مع حيازة فضل الأيام المذكورة، والسلامة من إلحاق أهل الجهل ذلك برمضان^(٥).

نوقش من وجهين:

الوجه الأول: أنه تخصيص صيام الست بشوال هو ظاهر حديث النبي ﷺ حيث قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر»^(٦) ومن ساعده فقله أولى^(١).

(١) انظر: الفروع ٣/ ١٠٨، المبدع ٣/ ٥١-٥٢، الإنصاف المقنع ٧/ ٥٢٠، حاشية الروض المربع ٣/ ٤٤٩.

(٢) انظر: نهاية المحتاج ٣/ ٢٠٨، مغني المحتاج ١/ ٤٤٧، تحفة المحتاج ٣/ ٤٥٦، أسنى المطالب ١/ ٤٣١.

(٣) انظر: الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٧/ ٥٢٠، الإقناع ١/ ٥٠٩.

(٤) انظر: الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ٧/ ٥٢٠، الإقناع ١/ ٥٠٩.

(٥) انظر: المفهم ٣/ ٢٣٨، عقد الجواهر الثمينة ١: ٢٦٠، منح الجليل ٢/ ١٢٢.

(٦) سبق تخريجه ص ٢٩٩.

الوجه الثاني: لا يمكن إلغاء خصوصية شوال، وإلا يمتد لذكره فائدة، وقد ذكر العلماء له فوائد عدة^(٢).

٢. أن المقصود من صيام الأيام الست تضاعف أيامها وأيام رمضان، والحسنة بعشرة أمثالها، حتى تبلغ عدة العام، كما قال النبي ﷺ: «صيام شهر رمضان بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام بشهرين، فذلك صيام سنة»^(٣).

نوقش: بأن صوم ستة أيام من شوال إنما ألحق بفضيلة رمضان لكونه حريمه، لا لكون الحسنة بعشر أمثالها، ولأن الصوم فيه يساوي رمضان في فضيلة الواجب^(٤).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١. أن صوم ستة أيام من شوال من الصوم الراتب، ويستحب قضاء الصوم الراتب^(٥).

نوقش: بأن استدلالهم باستحباب قضاء الصوم الراتب، ليس أمراً مسلماً عند جميع العلماء، بل هو حكم مختلف فيه، ومنه الخلاف في مسألتنا هذه، فهذا استدلال بأمر مختلف فيه، وهو أيضاً استدلال بموضع النزاع.

(١) انظر: تهذيب السنن ٣/ ٣١٦.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٢٩.

(٤) انظر: الإنصاف مع المقلع والشرح الكبير ٧/ ٥٢٠.

(٥) انظر: نهاية المحتاج ٣/ ٢٠٩، مغني المحتاج ١/ ٤٤٧، أسني المطالب ١/ ٤٣١.

٢. أن من صام الست في غير شوال لا يحصل على الثواب المذكور في الحديث، وإنما يحصل على أجر صيام رمضان وأجر ستة أيام نفلاً، لأن ثواب الفرض في الخير مقيد بكونها من شوال، وهذه ليست منه.

نوقش: بأنه طالما أنكم قلتم بأنه لا يحصل على الثواب المذكور في الحديث، فلماذا نقول بسنية قضاء ست من شوال مطلقاً؟ فهذا تفريق بين الحكمين مع أنهما جاءا في حديث واحد.

أدله القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١. عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أبتعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر» ^(١).

وجه الاستدلال: أن الحديث نص على تخصيص الست في شوال، فيجب تخصيصه به وإلا لم يكن لذكره فائدة ^(٢).

٢. أن صوم ستة أيام من شوال سنة في وقت فات فلا يدرك الفضل الخاص، كما إذا فات صيام عشر ذي الحجة أو غيرها ^(٣).

٣. أن المقصود من تخصيص الست من شوال المبادرة بالعمل وانتهاز الفرصة خشية الفوات، قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْحَيَاتِ﴾ (البقرة: ١٤٨)، وقال سبحانه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (آل

(١) سبق تخريجه ص ٢٢٩.

(٢) انظر: تهذيب السنن ٣/ ٣١٦.

(٣) انظر: الفتاوى السعدية ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن السعدي ٧/ ١٦٤ - ١٦٥، مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز ١٥/ ٣٨٨-٣٨٩، أحاديث الصيام أحكام وآداب ١٥٣.

عمران: ١٣٣)، ولا يلزم أن يعطي هذا الفضل لمن صامها في غيره، لفوات مصلحة المبادرة والمسارة المحبوبة لله^(١).

٤. لما كان صوم رمضان لابد أن يقع فيه نوع من تقصير، وهضم من حقه وواجبه ندب إلى صوم ستة أيام من شوال، جابرة له، ومسددة لخلل ما عساه أن يقع فيه، فجرت هذه الأيام مجرى سنن الصلوات التي يتنفل بها بعدها جابرة ومكملة، وعلى هذا: تظهر فائدة اختصاصها بشوال^(٢).

القول المختار:

الذي يظهر- والله تعالى أعلم - أن أقرب الأقوال إلى الصواب هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث، من أنه لا تحصل فضيلة صيام ست من شوال في غير شوال، وهذا هو الأصل، لكن من كان له عذر في تأخير صيام الست عن شوال أو نفاس أو نحو ذلك من الأعذار، ثم صامها لما زال العذر، فإنه يدرك فضيلة وثواب صيام ست من شوال.

وهذا ما رجحه الشيخ عبد الرحمن السعدي حيث قال: «أما إن كان له عذر من مرض أو حيض أو نفاس أو نحو ذلك من الأعذار التي يسببها آخر صيام قضائه، أو آخر صيام الست، فلا شك في إدراك الأجر الخاص، وقد نصبوا على ذلك.

وأما إذا لم يكن له عذر أصلاً، بل أخر صيامها إلى ذي القعدة أو غيره، فظاهر النص يدل على أنه لا يدرك الفضل الخاص، وأنه سنة في وقت فات محلة، كما إذا فاته صيام عشر ذي الحجة أو غيرها حتى فات وقتها، فقد زال المعنى الخاص، وبقي الصيام المطلق»^(٣).

ويرجع اختيار هذا القول إلى الأسباب الآتية:

(١) انظر: تهذيب السنن ٣/ ٣١٦.

(٢) انظر: تهذيب السنن ٣/ ٣١٦.

(٣) الفتاوى السعودية ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن السعدي ٧/ ١٦٤ - ١٦٥.

١. صحة أدلة القول الثالث.
٢. ضعف أدلة القول الأول والثاني، وعدم سلامتها من الاعتراضات.
٣. أن هناك فرقاً بين من أخر صيام الست عن شوال لعذر، ومن أخرها لغير عذر، وليس من العدل المساواة بينهما في الحكم.



الخاتمة

توصلت من خلال البحث إلى النتائج الآتية:

١. استحباب صيام الست من شوال، لثبوت الحديث الوارد في فضل صيامها.
٢. من حكم وثمرات صيام الست من شوال:
 - أنها بالنسبة لرمضان كالسنن الرواتب للصلوات المفروضة، فيكمل بها ما حصل في الفرض من خلل ونقص.
 - معاودة الصيام بعد رمضان علامة على قبول صوم رمضان.
 - أن صيامها من باب شكر الله على نعمة التوفيق لإتمام صيام رمضان، وتوفية الأجر للصائمين يوم العيد.
 - أنها دليل على عبودية العبد لله تعالى ما دام حياً.
٣. لا يجب في صيام التنفل تبين النية من الليل، بل يجوز عقد النية للصيام بالنهار.
٤. يصح صوم النافلة بنية في أي وقت من النهار، سواء قبل الزوال أو بعده.

٥. أن من نوى نية الصوم في أي وقت من النهار، فإنه يثاب على صيامه من وقت عقد نية الصوم.

٦. من بيت النية من الليل في صوم التطوع المعين، فقد احتاط وأخرج نفسه من محل الخلاف.

٧. يجوز التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان مع الكراهة، إذا كان التنفل لا يفوت تحصيله، ويمكن استدراكه كالنفل المطلق أما إذا كان، النفل مما يفوت تحصيله ولا يمكن استدراكه، كالنفل المقيد فإنه يجوز صيامه قبل الفراغ من القضاء دون كراهة.

٨. لا يشترط لحصول ثواب صيام ستة أيام من شوال قضاء رمضان قبلها، لكن الأفضل والأكمل أن يبدأ بقضاء رمضان.

٩. يستحب التتابع في صيام ست من شوال عقب العيد، ويستثنى من ذلك ما كان فيه مشقة على الصائم أو يحصل به تفويت مصلحة أعظم، كاجتماع الأقارب أو إدخال سرور على الوالدين ونحوها.

١٠. لا تحل فضيلة صيام ست من وال في غير شوال، إلا لمن كان له عذر في تأخير صيام الست من شوال، كمرض أو حيض أو نفاس أو نحو ذلك من الأعذار، ثم صامها لما زال العذر فإنه يدرك فضيلة صيام الست من شوال وثوابه بإذن الله تعالى.



فهرس المصادر والمراجع:

١. أحاديث الصيام أحكام وآداب، لعبد الله الفوزان، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٢. الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، ت: ٢٠٤ هـ، تصحيح: محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت.

٣. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت: ١٤٢٠ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٤. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، تصنيف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، ت: ٤٦٣ هـ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق وبيروت، ودار الوعي بحلب والقاهرة.

٥. أسنى المطالب شرح روض الطالب، تأليف: أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، ت: ٩٢٦، وبهامشه حاشية الشيخ أبي العباس ابن أحمد الرملي الكبير الأنصاري، تجريد العلامة الشيخ محمد بن أحمد الشوبري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٦. الإشراف على نكت مسائل الاختلاف، تأليف أبي محمد عبد الوهاب المالكي، ت: ٤٢٢ هـ، تحقيق الحبيب بن طاهر، دار بن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.

٧. الإقناع، تأليف: أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت: ٣١٨ هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ.

٨. الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، تأليف: عارف خليل أبو عيد، دار الأرقام، حولي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

٩. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لأبي الحسين علي المرداوي، مطبوع مع المقنع والشرح الكبير، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

١٠. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفي، ت: ٩٧٠ هـ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

١١. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، ت: ٥٨٧ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

١٢. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تأليف: أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد، ت: ٥٩٥ هـ، راجع أصوله وعلق عليه: عبد الحليم محمد عبد الحليم، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١٣. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، تأليف: أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد، تحقيق: سعد أعراب، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، بيروت.

١٤. تحفة المحتاج بشرح المنهاج، تأليف: شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي، ت: ٩٧٤ هـ، ومعه حواشي عبد الحميد الشرواني وأحمد بن قاسم العبادي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.

١٥. الترغيب والترهيب، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: سعيد محمد لحام، دار الفكر، ١٤١٤ هـ.

١٦. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

١٧. التنبيه في فروع الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي، ت: ٤٧٦ هـ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

١٨. تهذيب التهذيب، لأحمد بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢ هـ، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

١٩. تهذيب السنن، للإمام ابن قيم الجوزية، ت: ٧٥١ هـ، مطبوع مع كتاب مختصر سنن أبي داود للمنذري، ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٠. حاشية البجيرمي على شرح الخطيب، للبجيرمي سليمان، دار الفكر، الطبعة الأخيرة ١٤١٠ هـ.

٢١. حاشية الروض المربع، لابن قاسم عبد الرحمن بن محمد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.

٢٢. حاشية رد المختار، تأليف: محمد أمين الشهير بابن عابدين، ت: ١٢٥٢ هـ، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م.
٢٣. حاشية الطحاوي على الدر المختار: للسيد أحمد الطحاوي، داور المعرفة، بيروت، ١٣٩٥ هـ.
٢٤. حاشية قليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج، للقليوبي وعميرة، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
٢٥. روضة الطالبية وعمده المفتين: ليحيى بن شرف النووي، ت: ٦٧٦ هـ. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
٢٦. الروضة الندية، لصديق حسن خان، مطبوعة مع التعليقات الرضية على الروضة الندية، لعلّي حسن الخليلي، دار بن عفان، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
٢٧. الزهد، لهناد بن السري الكوفي، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، دار الخلفاء الإسلامي، الكويت.
٢٨. الزهد لعبد الله بن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.
٢٩. سبل السلام شرح بلوغ المرام، تأليف محمد بن إسماعيل الصنعائي الكحلاني.
٣٠. السراج الوهاج، تأليف: محمد الزهري الغمراوي، دار الجليل، بيروت، لبنان ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.
٣١. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى الجديدة، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
٣٢. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، ت: ٢٧٥ هـ، تحقيق: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
٣٣. سنن الترمذي، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ت: ٢٧٩ هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٤. سنن الدار فطني، تأليف علي بن عمر الدار قطني، ت: ٣٨٥ هـ، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
٣٥. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: ٤٥٨ هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٣٦. سنن النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي، ت: ٣٠٣ هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
٣٧. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢ هـ.
٣٨. شرح الزرقاني علي خليل، لعبد الباقي الزرقاني، ت: ١٠٩٩ هـ، دار الفكر، بيروت.
٣٩. الشرح الكبير، لأحمد الدردير، ت: ١٢٠١ هـ، مطبوع مع حاشية الدسوقي، ت: ١٢٣٠ هـ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
٤٠. الشرح الكبير لأبي الفرج بعد الرحمن المقدسي، مطبوع مع المقنع والإنصاف، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٤١. الشرح الممتع على زاد المستنفع، لمحمد بن العثيمين، ت: ١٤٢١ هـ، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
٤٢. شرح عمدة الفقه، للموفق ابن قدامة، لعبد الله الجبرين، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٤٣. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد الطحاوي، تحقيق: محمد زهري الذبار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
٤٤. شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد البيهقي، ت: ٤٥٨ هـ، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
٤٥. صحيح ابن خزيمة، لأبي محمد بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ.

٤٦. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت: ٢٥٦ هـ، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ.
٤٧. صحيح الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت: ١٤٢٠ هـ، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.
٤٨. صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت: ١٤٢٠ هـ، مكتب التربية العربي، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ / ١٩٩٧ م.
٤٩. صحيح مسلم، لمسلم بن حجاج القشيري النيسابوري، ت: ٢٦١ هـ، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٩٧ م.
٥٠. الصوم والإفطار لأهل الأعذار، لفيحان بن شالي المطيري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٥١. ضعيف الجامع الصغير، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ.
٥٢. ضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٥٣. العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تأليف أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني الشافعي، ت: ٦٢٣ هـ، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
٥٤. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، تأليف جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس، ت: ٦١٦ هـ، تحقيق محمد أبو الأجفان وعبد الحفيظ منصور، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

٥٥. غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى، لمري بن يوسف الكرمي، اعتني به: ياسر المزروعى ورائد الرومي، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

٥٦. الفتاوى السعدية، لعبد الرحمن السعدي، مطبوع ضمن المجموعة الكاملة، لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ / ١٩٩٦ م.

٥٧. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد الدوبش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

٥٨. الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، تأليف: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند وبهامشه فتاوى قاضيهان والفتاوى البرازية، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.

٥٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي العسقلاني، اعتنى به محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب وقصي محب الدين الخطيب، دار الريان، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ / ١٩٩٠ م.

٦٠. فتح القدير: تأليف محمد بن عبد الواحد بن الهمام، ت: ٦٨١ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٦١. الفروع لشمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح، ت: ٧٦٢ هـ، راجعه عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٦٢. قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، تأليف محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي المالكي، ميدان سيدنا الحسين، الأزهر الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م.

٦٣. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد الحصري، تحقيق: كامل عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

٦٤. الباب في الفقه الشافعي، لأبي الحسن أحمد المحاملي، تحقيق: عبد الكريم العمري، دار البخاري، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

٦٥. لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، لأبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، ت: ٧٩٥ هـ، تحقيق: طارق عوض الله، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

٦٦. ما صح من آثار الصحابة في الفقه، لتركيا بن غلام قادر الباكستاني، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

٦٧. المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح المؤرخ الحنبلي، ت: ٨٨٤ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ١٩٨٠ م.

٦٨. المبسوط، لشمس الدين السرخسي ت ٤٩٠ هـ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

٦٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: ٨٠٧ هـ، بتحريه العراقي وابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٧٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ت: ٧٢٨ هـ، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ١٤١٥ هـ.

٧١. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد السليمان، دار الثريا، الرياض السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

٧٢. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، وجمع وترتيب وإشراف: محمد سعد الشويعر، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ.

٧٣. المحلى بالآثار: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعد بن حزم الأندلسي، ت: ٤٥٦ هـ، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

٧٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: ٢٤١ هـ، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الفكر للطباعة والتوزيع.

٧٥. مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البصري البزار، ت: ٢٩٢ هـ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٧٦. المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، ت: ٧٧٠ هـ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧ م.

٧٧. المصنف في الأحاديث والآثار: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العيسوي، ت: ٢٣٥ هـ، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

٧٨. المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: ٢١١ هـ، ومعه كتاب الجامع لمعمر بن راشد الأزدي، رواية عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، كراتشي، باكستان، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٧٩. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: لمحمد الخطيب الشربيني، ت: ٩٧٧ هـ، دار الفكر.

٨٠. المغني: تأليف موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي
الدمشقي الصالح الحنبلي، ت: ٦٢٠ هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح
محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، القاهرة مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ/
١٩٩٢ م.
٨١. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو
وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
٨٢. منح الجليل وشرح على مختصر سيدي خليل: لمحمد عlish، ت: ١٢٩٩ هـ، دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.
٨٣. المهذب، لأبي إسحاق الشيرازي، ت: ٤٧٦ هـ، مطبوع مع كتاب المجموع للإمام النووي، تحقيق
وتعليق وتكملة، محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جده، السعودية.
٨٤. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد الخطاب، دار الفكر، الطبعة الثانية،
١٣٩٨ هـ.
٨٥. الموطأ، للإمام مالك بن أنس برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: بشار عواد معروف
ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.
٨٦. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك الجزرمي، الشهري بابن الأثير،
ت: ٦٠٦ هـ، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار الباز.
٨٧. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي: تأليف: شمس الدين محمد بن
أبي العباس الرملي المنوفي المصري الأنصاري، الشهير بالشافعي الصغير، ت: ١٠٠٤ هـ، المكتبة
الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ.

٨٨. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت: ١٢٥٠ هـ، تحقيق: أحمد السيد وآخرون، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

٨٩. الهداية شرح بداية المبتدئ، لبرهان الدين أبي الحسن علي بن عبد الجليل أبي بكر المرغيناني ت: ٥٩٣ هـ، مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام، ت: ٦٨١ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٩٠. ويل الغمام على شفاء الأورام، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.



محتويات البحث:

ملخص البحث ٢٢٥

المقدمة ٢٢٦

المطلب الأول: حكم صيام ستة أيام ٢٢٨

المطلب الثاني: حكم وثمرات صيام ستة أيام من شوال ٢٣٢

.....

المطلب الثالث: حكم تبييت النية لصوم ستة أيام من شوال ٢٣٦

.....

الفرع الأول: حكم تبيين النية من الليل لصيام النافلة ٢٣٦

.....

الفرع الثاني: تحديد الوقت الذي يصح للمتنفل أن ينوي الصيام فيه بالنهار ٢٤٢

.....

الفرع الثالث: المقدار الذي يثاب عليه من نوى صوم النافلة في النهار ٢٤٦

.....

الفرع الرابع: حكم تبييت النية لصوم ستة أيام من شوال ٢٤٩

.....

المطلب الرابع: حكم صيام ستة أيام من شوال قبل قضاء رمضان ٢٥٣

.....

الفرع الأول: حكم التنفل بالصيام قبل الفراغ من قضاء رمضان ٢٥٤

.....

الفرع الثاني: حكم اشتراط تقديم قضاء رمضان على صيام ستة أيام من شوال للحصول
على ثوابها ٢٦٠

المطلب الخامس: حكم التتابع في صيام ستة أيام من شوال ٢٧٠

الخاتمة ٢٧٥

فهرس المصادر والمراجع ٢٧٧

محتويات البحث ٢٨٤

